

المبادرة العالمية لإنهاء كافة أشكال العقاب الجسدي ضد الاطفال

إطلاق حملة إصلاح القانون الخاص بحظر العقاب الجسدي:

صياغة تشريع يحظر العقاب الجسدي

ملخص عن الاجتماع الثالث (حزيران / يونيو 2009)

ينبغي وضع مسودة لحظر العقاب الجسدي في أسرع وقت ممكن بعد تنقيح القوانين الحالية أو يمكن تضمين مسودة أولية في نهاية تقرير المراجعة (راجع الملخص الثاني). إن مدى التدخل المباشر للمنظمات غير الحكومية في وضع مسودة تشريع جيدة لتقديمها للبرلمان سوف يعتمد على العملية الخاصة لإصلاح القانون في كل دولة، إلا أن فهم ما هو مطلوب تحديداً من شأنه أن يضمن تحقيق الإصلاح المراد من خلال الحظر. و يعتبر وضع مسودة و نشر مقترحات ملموسة لتشريع جديد، خطوة مفيدة و في غاية الأهمية لدى البدء بتأييد إصلاح القانون منذ البداية. كما يضمن كذلك الحصول على مقترحات من أجل إحداث تغييرات في التشريع تكون جاهزة للتسليم لتمكينكم من التجاوب معها عندما تسنح الفرصة.

ما الذي يتوجب القيام به؟

إن لحظر صريح للعقاب الجسدي وغيره من أشكال العقاب الوحشي والمهين يشكلان معاً مكونين أساسيين لإصلاح القانون بهدف تحقيق الحظر.

أ- حذف (إلغاء) كافة الدفاعات و الإذنات المتعلقة بالعقاب الجسدي

سوف تصدر مراجعة القانون الحالي في قائمة شاملة لكافة الأحكام القانونية التي تجيز العقاب الجسدي و كافة المدافعات المتعلقة باستخدامه بما في ذلك مراجع قانونية محددة- أي إسم القانون، ورقم المادة و النص (راجع الملخص الثاني). هذه هي الأحكام القانونية التي ينبغي استبدالها.

عندما يتم حذف كافة التصريحات والدفاعات، سوف يطبق القانون الجزائي الأساسي الخاص بالإعتداء على الأطفال. هذا يعني بأن أي اعتداء، و إن ورد في سياق العقاب أو التأديب، هو غير مشروع. و سوف يكون الأطفال، على غرار الراشدين، محميين من القانون الجزائي أينما وجدوا و أياً" كان المجرم. لكن بغية توجيه رسالة واضحة، ينبغي أيضاً" أن يكون الحظر الواضح للعقاب الجسدي منصوصاً" عنه في تشريعات معينة تطبق على العائلة، و عدالة الأحداث و التعليم و حماية الطفل و غيرها .

ب) سن قوانين واضحة لحظر العقاب الجسدي و غيره من أنواع العقاب الوحشية و المهينة.

تتضمن عملية سن القوانين الصريحة حول الحظر تقريراً عما إذا كان يفترض إجراء تعديل على القوانين الحالية أو اقتراح تشريعات جديدة أو الإثنيين معاً و صياغتها لغوياً بشكل صحيح.

تعديل القانون الحالي و سن تشريعات جديدة

يستوجب إلغاء الدفاعات والتصريحات القانونية تعديل القانون الحالي. غير أن الإلغاء البسيط للأحكام يعد إصلاحاً صامتاً و لا يوجه أية رسالة واضحة بأن العقاب الجسدي أصبح أمراً مخالفاً للقانون. ينبغي أن يكون القانون واضحاً و صريحاً حتى لا يسيء الراشدون و المحاكم فهمه و تحليله. يتم إنجاز الحظر عندما يترافق إلغاء الدفاعات مع إدخال عبارة توضح بأن الإعتداء لم يعد مبرراً كنوع من العقاب أو التصحيح.

عندما لا تتوفر الدفاعات ويتم استبدالها، يجب أن تسن القوانين لحظر كافة أشكال العقاب الجسدي. في المبدأ، يندرج الحظر ضمن التشريعات التي تعترف بحقوق الأطفال أينما وجدوا سواء في المنزل و المدرسة و النظام الجزائي و مراكز الرعاية البديلة و مكان العمل من خلال إضافة مادة على القانون الحالي للطفل أو عبر سن قانون جديد مخصص للحظر.

لقد قامت بعض الدول التي أنجزت المنع بسن قانون جديد لمنع كافة أشكال العقاب الجسدي وغيرها من أنواع العقاب الوحشية و المهينة، فضلاً عن تضمينه فقرة تعدل و/أو تلغي الأحكام القانونية الأخرى المتعلقة بالعقاب الجسدي. لكن الأمر البالغ الأهمية يكمن في التأكد من عدم وجود ثغرات متروكة يمكن أن يفهم منها أنها تجيز العقاب في أي وضع أو مركز.

الصياغة بلغة صحيحة

تعتبر الطريقة الوحيدة للتأكد من تحقيق الحظر الواضح والحازم لكافة أنواع العقاب الجسدي باستخدام لغة واضحة و متينة في التشريع. ونظراً لكون العقاب الجسدي معتمداً تقريباً عالمياً كمقياس للتأديب في تربية الأطفال ، فهو بشكل عام لا يُعتبر مؤذياً و تعسفياً أو حتى عنيفاً. لذلك، لا يقوم التشريع الذي يحظر العنف أو المعاملة المهينة أو اللاإنسانية أو ذلك الذي يحمي السلامة الجسدية أو الإحترام الشخصي و الكرامة، مقام حظر كافة أشكال العقاب الجسدي. من أجل تحقيق منع صريح لكافة أشكال العقاب الجسدي ، ينبغي أن يستخدم القانون مصطلح "العقاب الجسدي".

يتحلى المصطلحان "العقاب البدني" و "العقاب الجسدي" بالمعنى ذاته تماماً و يمكن استبدال واحدهما بالآخر. غير أن منع العقاب البدني "الذي يسبب أو قد يتسبب بأذى" يضل بشكل خاطئ على وجود نوع أو درجة من العقاب الجسدي غير المؤذي وينبغي أن لا يتم استعمال هذه العبارة. يجب أن يسعى إصلاح القانون إلى حظر العقاب الجسدي

وكافة أشكال العقاب الوحشي والمهين والذي ينعكس في المادة 37 من شرعة حقوق الطفل و التعليق العام للجمعية رقم 8. غالباً ما يتبين عدم استخدام دولة ما لعبارة "العقاب البدني" في لغة المخاطبة. في هذه الحالة، يجب ايجاد طريقة ما لجعل القانون صريحاً تماماً كون الأحكام ضد العنف و الإعتداء و التعذيب تنطبق في سياق ضبط سلوك الأطفال كغيره من السياقات. في حال برزت ضرورة وضع تعريف، فهذا يجب أن يعكس تعريف جمعية حقوق الطفل في التعليق العام رقم 8 (2006)، الفقرة 11 (راجع الملخص السادس) حول العقاب الجسدي.

موجزات أخرى للاجتماعات متوفرة أيضا:

- 1: فهم الحاجة للحظر، 2: تنقيح القانون الحالي
- 4: إنشاء استراتيجيات وطنية، 5: العمل مع الحكومة و البرلمان
- 6: استخدام الاجراءات القانونية و آليات حقوق الإنسان المحلية و الدولية
- 7: المصادر الأساسية لدعم الحملة.

للمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الإلكتروني:
ومراسلتنا على البريد الإلكتروني: www.endcorporalpunishment.org
info@endcorporalpunishment.org